خطابه الافتتاحي الى الجلسة الثالثة عشرة الاخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني :

« ان الشعب الفلسطيني هو صاحب القرار في كل ما يتعلق بمصيره وقضيته ، وليس لاحد كائنا من كان ، ان يمارس عليه وصايته او يفرض عليه رأيه ، لان القرار اذا لم يكن نابعا من ارادة حرة يكون مفتقرا الى أهم مقوماته · ونحن هنا في مصر نصر على ان تظل الارادة الفلسطينية حرة مستقلة بعيدة عن أي قيد او تدخل · كما اننا نصر على احترام ما صدر عن هذه الارادة من قرارات وفي مقدمتها اختيار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا له ومدافعا عن حقوقه ومصالحه » (٣) ·

٤ ـ بدائل اجرائية لمبادىء اساسية : خلافا لـ « اطار عمل من اجل عقد معاهدة سلام بين مصر واسرائيل » ، الذي يتضمن اتفاقيات حول مبادىء اساسية وعامة ، فضلا عن اعمال محددة ، فان « اطار عمل من اجل السلام في الشرق الاوسط » لا يقدم سوى صيغ اجرائية ·

والى ذلك فان الاجراء العام الذي ينطوي عليه الاتفاق هو اجراء «المفاوضة»، وفي غياب الاتفاق على مبادىء اساسية فان هذا الاجراء سيمنح اسرائيل بالضرورة ، ومن الناحية العملية ، قوة حق النقض لاي اقتراح لا توافق عليه ، بما فيها اقتراحات لادراج قضايا بارزة معينة لا يؤتى على ذكرها تحديدا في الوثيقة حول جدول اعمال المفاوضات المقترحة ·

وهكذا فان القرارات الاساسية المتصلة بجميع وجوه المشكلة الفلسطينية قد ارجئت ببساطة · واطمأنت اسرائيل الى قدرتها على ان تمنع ـ عندما تأتي في النهاية لحظة القرار ـ تبني اي اتفاق لا توافق عليه · وبقدر ما هي اسرائيل الان ، وستكون آنذاك ، مسيطرة سيطرة فعلية على الحالة ، فان الاخفاق في التوصل الى اتفاقيات (نتيجة للفيتو الاسرائيلي) سيكون بمثابة ادامة للوضع الراهن ·

عندما قدم الرئيس كارتر « اطار العمل من اجل السلام في الشرق الاوسط » في السابع عشر من ايلول (سبمتبر) ١٩٧٨ ، قال للعالم :

« ان اطار العمل هذا يتعلق بالمبادىء وببعض التفاصيل بالطريقة الاكثر جوهرية التي ستحكم تسوية سلمية شاملة » (٤) ·

لكن حقيقة الامر هي ان الوثيقة المعنية لا تستحق ايا من هذه الاوصاف : فالوثيقة لم تعالج اية « مبادىء » او « تفاصيل » بطريقة « جوهرية » ـ كما سنرى فيما بعد ·